الطبعة الثانية

كلمات العلماء في الحرص على الآثار الصحيحة فقط

تأليف وجمع

عبد الرحمن بن نايف بن مطر الأسلمي الشمري

وقف لشهداء فلسطين رحمهم الله

كلمات العُلماء
في الحرص على الآثار
الصحيحة فقط

تأليف وجمع وترتيب

عبد الرحمن بن نايف بن مطر الأسلمي الشمري
غفر الله له

مدينة حائل
٢٢/ ٢/ ١٤٤٦هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

❖ النشرة الوقفية الثانية ❖

قال الفقيه عبد الرحمن بن عَمرو الأوزاعي

(ت ١٥٧ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فاصبر نفسك على السُّنة، وقف حيث وقف القوم،

وقل فيما قالوا، وكفّ عما كفوا،

واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يَسعك ما وسعهم.

الشريعة للآجري برقم (٣٦١) وسنده صحيح

قال الإمام سُفيان بن سعيد الثوري

(ت ١٦١ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مُــــــذاكـــــــــرة

الـــحـديـــــث

مـــــن طـيِّــبـــات الـــرزق.

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس

لابن بشكوال ٢ / ١٥٩



المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وعبده، أما بعد:

فإن فِقه السَّلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان رضي الله عنهم أجمعين، له مكانة جليلة في الشريعة، وهو أحد الأركان الثلاثة في بناء الأحكام العقدية والمسائل الفقهية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(إنما المتبع في إثبات أحكام الله: كتاب الله، وسُنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسبيل السابقين أو الأولين، لا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصاً واستنباطاً بحال)[١].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٠٧).

وقال أبو يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾، فجمع بين مُشاقة الرسول ومخالفة سبيل المؤمنين في إلحاق الوعيد بفاعلهما، فصار إجماعُ الصحابة والتابعين، ..... كانت سُنَّة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقاويلُ الصحابة الذين شاهدوا الوحي والتنزيل رُكنين لشرائع الإسلام، والمرجع بعد الكتاب في الأحكام)[١].

قلتُ: وبناءً على هذه المكانة العظيمة لأقوالهم وفِقههم حرص أهل العِلم والفِقه والدِّين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على التأكيد الحثيث، والوصية الجامعة النافعة لكُل من يعتني بأخبارهم وآثارهم أن ينتقي منها الثابت الصحيح فقط ويُقدّمه على غيره.

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ١٥٤).

وما زالوا يوصون ويحثُّون على الحرص الشديد والعناية الفائقة بالآثار والأخبار الصحيحة الثابتة فقط، الآثار الواردة عن سلف الأُمة وخيارها وأئمتها من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

الآثار الثابتة دون غيرها من الضعيفة أو المنقطعة أو التي لا يُعرف لها إسناد أصلاً، ولا يشك عاقل أن ما يُعلم صحته وثبوته من الآثار والأخبار خيرٌ ممن لا يُعلم حاله.

ولا فرق بين المرفوعات والموقوفات في هذا الشأن العظيم عند العُلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ما استطاعوا لذلك سبيلاً، وهذا يُبيِّن لك جلياً عنايتهم الكبيرة بصحة وثبوت المرويات السَّلفية عن خيار الأُمة المحمدية، وأنه لا فرق بينها وبين طلب الصحيح الثابت في المرفوعات ما أمكنهم ذلك.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأما الأحاديث الموقوفات على الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فقد جعلها كثيرٌ مِن الفُقهاء بمنزلةِ المرفوعات إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في لُزوم العمل بها، وتقديمها على القياس، وإلحاقِها بالسُّنن.

قال صالح بن كيسان رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اجتمعتُ أنا وابنُ شِهاب -الزُّهري- ونحن نطلبُ العِلم، فاجتمعنا على أن نكتُب السُّنن، فكتبنا كُل شيءٍ سمعنا عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم قال: نكتُب ما جاء عن أصحابهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فقلتُ أنا: لا، ليس بسُنةٍ، فقال: بلى هو سُنَّةٌ، قال: فكتبَ ولم أكتُب، فأنجَحَ وضيَّعتُ، -قال الخطيب-: وأما المقاطيع فهي الموقوفات على التابعين، فيلزمُ كتبُها والنَّظر فيها، لِتتخيَّر مِن أقوالهم، ولا تشُذَّ عن مذاهبهم)[1].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٠ - ١٩١)، وأثر الزُّهري وابن كيسان رواه الحافظ الكبير أبي زُرعة الدمشقي في تأريخه برقم (٩٦٦) ص ١٨٨ وسنده صحيح.

وكانت من وصايا عامر الشعبي التابعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ما قالوا لكَ برأيِهم فَبُلْ عليهِ، وما حدَّثُوك عن أصحابِ مُحمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فخُذ بهِ)[١].

وعِلم الحديث والأثر من أجلِّ العلوم التي يحتاجها الناس اليوم في أمر دينهم ودُنياهم، وعلى صحتها تُبنى الأحكام الفقهية المتعلِّقة بالخلق والخليقة.

وطلب الصحيح الثابت فقط من الآثار والأخبار سُنة مطروقة وجادة متبوعة عند الأئمة والعُلماء والفُقهاء رَحِمَهُمُٱللَّهُ في القديم والحديث، ولاشك أن تتبع الصحيح الثابت من أقوال السَّلف الصالح رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، هو من أنفس المطالب، بل هو غاية الطالب.

(١) الطبقات الكُبرى لابن سعد (٦/ ٢٥١) وسنده صحيح.

حتى قال الحافظ ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأعظم العُلُومِ اضمحلالاً عِلْمُ الأَثَر، على أنَّ الشَّرعَ عنهُ صدر، ...... ومَعلُوم أن الصَّحيح بالإضافة إلى سائِرِ المنقُول كعين الإنسان، بل كإنسان العين)[1].

قلتُ: وأهمية العين الباصرة للإنسان لا تخفى، كذلك الصحيح الثابت من النصوص السَّلفية الأثرية المنقولة دون غيرها، لا تخفى أهميته ووزنه ومكانته عند أهل العِلم والدِّين العارفين بالحديث والأثر.

وأحبُّ التنبيه على أمر لا يختلف فيه اثنان إن شاء الله وهو:

طلب الصحيح الثابت من آثار السَّلف وأقوالهم وأخبارهم وعلومهم وأحوالهم، وما في حكمه مما يدخل في الدائرة العامة للخبر المقبول حسب

(١) كشفُ المشكل (١/ ٦).

قواعـد عِلم الحديث الشـريف، بمعنـى: الصحيح لذاته أو لغيـره، والحسـن لذاتـه أو لغيـره، كل هـذه الأنـواع داخلـة في دائرة القبـول العام للأخبار السَّـلفية والأقوال الأثرية.

طلبنـا للصحيح الثابت هـذا وحرصنا عليه: لا يعني أننـا نُزهِّـد الناس بغيـره، أو ننتقص ممـن لا يحكم على الآثـار ويـدرس أسـانيدها ويُبيِّنهـا، أو نعيـب علـى مـن يوردهـا هكـذا دون بيـان لحالهـا مـن حيـث الصحـة أو الضعـف، كلا والله.

ولكـن: الكمـال بالعمـل حسـب الاسـتطاعة وبذل الطاقـة مـن الأمـور الجميلـة الجليلـة فـي هـذا العِلـم الشـريف خاصـة، لأنـه ينبني عليـه الأحـكام الفقهيـة بأسـرها، واختيـار الصحيـح الثابـت مـن الآثـار دون غيـره، مـن الأمـور العظيمـة التـي لا يختلف فيهـا أحد، ولا ينـازع فيهـا عاقـل.

فالبخاري ومُسلم أفضل الكتب الستة، ولا يعني أننا لا نستفيد من أصحاب السُّنن الأربعة وغيرهم.

وكذلك المثال: في صحيح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم[1]، وغيرهم ممن اشترط الصّحة في تأليفه ومنهجه، وهذا ما يُميّزهم عن غيرهم.

---

(١) قد أطلق جماعات من العُلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على مُستدرك الحاكم بـ: (صحيح الحاكم)، ومن هؤلاء: ابن تيمية وابن القيم في كتبهم، وابن رجب الحنبلي في «فتح الباري»، وابن حجر العسقلاني في رسالة صغيرة من تأليفه اسمها: «عمل اليوم والليلة»، وأبي حيان الأندلسي عند سورة المائدة من تفسيره «البحر المحيط»، والعجلوني في «كشف الخفاء»، ومغلطاي الحنفي في «إكمال تهذيب الكمال»، والواحدي وابن الجوزي والرسعني في «تفاسيرهم»، وابن الجزري في «النشر»، وابن الوزير في «العواصم»، والسفاريني في «لوامعه»، وابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية»، وابن حجر الهيتمي في «الصواعق»، وابن الملقن في «البدر المنير»، والبوصيري في «الإتحاف»، والذهبي في «النبلاء»، والسخاوي في =

وفِقه السَّلف الصالح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا يؤخذ منه على التحقيق والتدقيق إلَّا ما ثبت وصحَّ عنهم، ولا يُعرف ذلك إلَّا من خلال دراسة الأسانيد والنظر فيها والكشف عن رجالها، لكي يُعتمد الثابت، ويُطرح الضعيف.

ودراسة الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها، أشدُّ مِراساً وأصعب حالاً وأعظم أجراً من جمع الآثار الجمع المجرَّد فقط.

لأن الجمع المجرَّد لا يعجز عنه أحد، لا سيّما في زماننا هذا بسبب الأجهزة الحاسوبية التقنية، وبرامج المكتبة الشاملة وفروعها وأخواتها، فإنه بكبسة

= «أجوبته»، وابن مفلح في «آدابه»، وابن كثير في «تأريخه»، والسيوطي في «تدريب الراوي»، ومحمد بن عبد الوهاب في «كتاب التوحيد»، وحافظ الحكمي في «أعلام السُّنة المنشورة»، والألباني في «الصحيحة» تحت رقم (٣٢٥١)، وغيرهم كثير.

وضغطة زر واحدة، تجتمع لك هذه الآثار كُلها ولله الحمد والمنة والشكر، ولكن وقتها لا تعرف الصحيح من الضعيف من المكذوب؟! فتبقى الحيرة في النفس قائمة.

بينما دراسة الأثر وتتبع طُرقه وشواهده ومعرفة رواته ورجاله، وهل توجد فيه عِلّة خفية كانت أو ظاهرة، يتطلّب الجهد الجهيد، والعُمر المديد، والعقل السديد، والتوفيق من الرَّشيد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

لذلك قال الإمام المبجل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(خدمة الحديث أصعبُ من طلَبه، فقيل لهُ: ما خِدمتُهُ؟! قال: النَّظَرُ فيه)[١].

---

(١) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٣٠١)، ترجمة: إسحاق ابن الحسن بن ميمون الحربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سرد لأقوال العُلماء والفُقهاء وتقريراتهم

١ كان الإمام الحُجة بَهز بن أسد العمِّي (ت ١٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا ذُكر لَهُ الإسناد الصحيح يقول: هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم على بعض، وإذا ذُكر لَهُ الإسناد فيه شيء، قال: هذا فيه عهدة، لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثُم جحده، لم يستطع أخذها منهُ إلا بشاهدين عدلين، فدين الله عَزَّوَجَلَّ أحق أن يُؤخذ فيه بالعدول)(١).

٢ وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنما على الناس اتباع الآثار عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعرفة صحيحها من سقيمها، ثُم بعد ذلك قول أصحاب رسول الله)(٢).

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٣٠٩).
(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (٤/ ١٤٢٨).

٣ وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والدِّينُ إنّما هو كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وآثارٌ، وسُنَنٌ، وروايـاتٌ صِحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحةِ القوية المعروفة، يُصدِّقُ بعضُها بعضاً، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابه رضوان الله عليهم، والتابعين وتابعي التابعين)[(١)].

قلتُ: بل وصل الحال من حرص الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما صحَّ من آثار السَّلف الصالح، أن فضّلهُ على المرسل المرفوع للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهذا من أعظم الأدلة على أهمية الصحيح الثابت من آثار السَّلف وأقوالهم وأخبارهم.

---

(١) طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى الفرّاء (١/ ٦٥)، ط: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ ففي مسائل ابن هانئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت لأبي عبد الله: حديثٌ عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مُرسَل برجال ثبت أحبُّ إليك؟! أو حديث عن الصحابة أو عن التابعين مُتصل برجال ثبت؟!

قال أبو عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عن الصحابة أعجَبُ إليَّ (١).

٥ وقال أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مذهب أبي عبد الله -أحمد بن حنبل-: إذا صحَّ عنده عن أحد من أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شيءٌ، لم يجاوزه إلى من بعده من التابعين)(٢).

---

(١) مسائل إسحاق بن هانئ (٢/ ١٦٥) برقم ١٩١٤، وإعلام الموقعين (٢/ ٤٩)، وقد تعجّب الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حرصه هذا فقال: (وكان تحَرِّيه لفتاوى الصحابة كتحري أصحابه لفتاويه ونصوصه، بل أعظم، حتى إنه لَيُقَدِّمُ فتاواهم على الحديث المرسل)..

(٢) العُدَّة في أُصول الفِقه للقاضي أبي يعلى الفرّاء (٤/ ١١٥٨).

٦ وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم يثبت عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في التفسير إلا شبيه بمائة حديث)(١).

٧ وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يتكلم عن طريقة تأليف الكُتب عند العُلماء: (ولا يُورِدُ مِن ذلك إلَّا ما ثَبَتَت عدالةُ رجالِهِ، واستقامَت أحوَالُ رُواتِهِ)(٢).

٨ وقال العلامة يحيى العمراني اليمني (ت ٥٥٨ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فكُل مُدع للسُّنة يجب أن يُطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك عُلم صدقه وقُبل قوله، وإن لم يتمكَّن من نقل ما يقوله عن السَّلف، عُلم أنه محدث مبتدع زائغ، لا يستحقُّ أن يُصغى إليه)(٣).

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٣)، قلتُ: فانظر رحمك الله كيف يحرص على الثابت الصحيح.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٤).

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١٠٩).

٩ وقال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكذلك من بعدهم من العُلماء ورثة الأنبياء وأئمة المتقين، .... وكان أسعدُ الناس بهذه الوراثة أصحابَ الكتاب والآثار المأخوذةِ عن سيّد المرسلين، وهم أهل القرآن والحديث، الباحثين في كلّ باب في العِلم عن آثار الصحابة والتابعين، العالمين بصحيحه وعليله)[١].

١٠ وكان شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يَعيب على بعض الفقهاء فيقول: (والذين اتَّبعُوا ما نُقل عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من الفقهاء، ظنُّوا تلكَ نقُولاً صحيحةً، ولم يكُن عندهم من نقد الآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها)[٢].

(١) جامع المسائل (٥/ ٤٠).
(٢) الفتاوى (٣٢/ ٢٩٢).

١١ وقال العلامة ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(أفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام، ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، إلى أن يَنتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المُقتدى بهم، ......

فضبط ما رُوي عنهم في ذلك أفضل العِلم، مع تفهّمه وتعقّله والتفقه فيه، وما حدث بعدهم من التوسُع لا خير في كثير منه، إلَّا أن يكون شرحاً لكلام يتعلق بكلامِهم، وأمَّا ما كان مُخالفاً لكلامِهم، فأكثره باطل أو لا منفعة فيه، وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة، فلا يوجد في كلام من بعدهم من حقٍّ، إلَّا وهو في كلامهم موجود بأوجز لفظ وأخصر عبارة، ولا يوجد في كلام من بعدهم من باطلٍ، إلَّا وفي كلامهم ما يُبيِّن بطلانه لمن فهمه وتأمله، ويوجد في كلامهم

من المعاني البديعة، والمآخذ الدقيقة، ما لا يَهتدي إليه من بعدهم ولا يلم به، فمن لم يأخذ العِلم من كلامهم، فاته ذلك الخير كُله، مع ما يقع في كثير من الباطل، متابعة لمَن تأخّر عنهم.

ويحتاج من أراد جمع كلامهم إلى معرفة صحيحه من سقيمه، وذلك بمعرفة الجرح والتعديل والعِلل، فمن لم يعرف ذلك فهو غير واثق بما ينقله من ذلك، ويلتبس عليه حقه بباطله، ولا يثق بما عنده من ذلك، كما يرى من قلّ عِلمه بذلك، لا يثق بما يُروى عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولا عن السَّلف، لجهله بصحيحه من سقيمه، فهو لجهله يجوز أن يكون كله باطلاً، لعدم معرفته بما يعرف به صحيح ذلك وسقيمه، ...... وفي زماننا يتعيّن كتابة كلام أئمة السَّلف المُقتدى بهم، إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عُبيد رَحِمَهُمُٱللَّهُ، وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم، فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة.

فالعِلم النافع من هذه العلوم كلها، ضبط نصوص الكتاب والسُّنة، وفهم معانيها، والتقيُّد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد، والرقائق، والمعارف، وغير ذلك، والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولًا، ثُم الاجتهاد على الوقوف في معانيه وتفهّمه ثانياً، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعِلم النافع عني واشتغل)[١].

١٢ وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان ينهى عن آراء الفقهاء، والاشتغال بها حفظاً وكتابة، ويأمر بالاشتغال بالكتاب والسُّنة حفظاً وفهماً وكتابة ودراسة، وبكتابة آثار الصحابة

---

(١) فضل عِلم السَّلف على عِلم الخلف ص ٦٩ بتصرف يسير.

والتابعين دون كلام من بعدهم، ومعرفة صحة ذلك من سقمه، والمأخوذ منه، والقول الشاذ المطّرح منه، ولا ريب أن هذا مما يتعيَّن الاهتمامُ به، والاشتغال بتعلّمه أولاً قبل غيره)[١].

١٣ قلتُ: وتأمل معي هذه القصة السَّلفية اللطيفة:

قال الهيثم بن جميل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قلتُ لمالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوماً وضعوا كُتباً، يقول أحدهم: حدثنا فلان، عن فلان، عن عُمر بن الخطاب بكذا، وحدثنا فلان، عن إبراهيم بكذا، ونأخذ بقول إبراهيم، قال مالك: وصحَّ عندهم قول عُمر؟ قلتُ: إنما هي رواية، كما صحَّ عندهم قول إبراهيم، فقال مالك: هؤلاء يُستتابون[٢].

(١) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ضمن مجموع رسائله (٢/ ٦٢٨).

(٢) الإحكام لابن حزم (٦/ ٨٣٩).

وفيها من الفوائد الجليلة: حرص الأئمة على ما صحَّ من آثار الصحابة، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هُنا: (وصحَّ عندهم قول عُمر)، وهذا لا يُعرف إلا من خلال دراسة الأسانيد ليتميز الصحيح من الضعيف.

وفيها: الوعيد الشديد والاستتابة على مَن قدَّم قول إمام من أئمة التابعين كالنخعي هذا، على قول الصحابي إن ثبت عنه، فما ظنكم بمَن قدَّم قول شيخه أو إمام مذهبه !!!

وهذا نظير كلمة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حين عارضه إنسان بقول التابعي مُقابل قول الصحابي، فقال لهُ: (أقول لك: أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتقول: التابعين !!)، كالمنكر عليه ذلك[١].

---

(١) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الفراء (٤/ ١١٥٣).

وقــال أبــو عبد اللــه القواريري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سـمعتُ أحمـد بـن حنبـل يُذاكـر رجـلاً، فقال لــهُ الرجـل: قال عطـاء، فـقــال: أقــول لـك: قال ابــن عمر، وتـقــول: قـال عطـاء !! مـن عطاء؟! ومــن أبــوه؟!)(١).

وقـال الإمام أحمـد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: (عجبـاً لهؤلاء: أهـل الكوفـة، يحتجـون بهُشـيم وشَـريك، ويدعـون ابنَ مسـعود وعليًّـا !!)(٢).

وقـال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (عجـبٌ لأصحاب الحديـث، تنزِلُ بهـم المسـألةُ فيها عـن الحسـن، وابن سـيرين، وعطاءٍ، وطـاووسٍ، فيذهبُـونَ إلى أصحـابِ الرَّأي فيسـألونهُم، ألا ينظُـرون إلـى عِلمِهم فيتفقَّهـون بِه؟!)(٣).

---

(١) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الفراء (٤/ ١١٥٦).
(٢) الورع لابن الحجاج المروذي ص ١٦٤، وهُشيم وشَريك من عُلماء أتباع التابعين.
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ١٦١).

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن: (جامع سُفيان نعملُ به؟ فقال: عليكَ بالآثار)[١].

وفيها: الإشارة إلى الأولوية في الاحتجاج عند عرض الأدلة وذكرِها من الكتاب أو السُّنة أو الآثار الموقوفة أو الأخبار المقطوعة، هكذا على هذا الترتيب والنسق التدريجي، وهذا ما سار عليه أهل العِلم والفِقه على اختلاف مذاهبهم في القديم والحديث.

قال الإمام محمد بن الحُسين الآجُرِّي (ت٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لأن الحُجة إذا كانت من كتاب الله تعالى، ومن سُنة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فليس لمُخالف حُجة، ونحن نزيد فنقول: ومن سُنة أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتابعين لهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين من التابعين وغيرهم)[٢].

---

(١) والإمام سُفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كبار علماء أتباع التابعين، فكيف بمَن دونه؟! مسائل أبي داود برقم (١٧٧٩).

(٢) الشريعة (١/ ٤٢٥ - ٤٩٤).

وقال الحافظ اللّالكائي (ت ٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يُبيِّن طريقة الأئمة في الاستدلال: (ثم استدلُّ على صِحة مذاهب أهل السُّنة: بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما رُوي عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن وجدتُ فيهما جميعاً ذكرتهُما، وإن وجدتُ في أحدهما دون الآخر ذكرتُه.

وإن لم أجد فيها إلّا عن الصحابة الذين أمرَ الله ورسوله أن يُقتدى بهم، ويُهتدى بأقوالهم، ويُستضاء بأنوارهم، لمُشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل، احتججتُ بها.

فإن لم يكن فيها أثرٌ عن صحابيٍّ، فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشِّفاءُ والهُدى، والتديُّنُ بقولهم القُربةُ إلى الله والزُّلفى.

فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيءٍ عوَّلنا عليه، ومَن أنكروا قولَه أو ردُّوا عليه بدعته أو كفَّروه، حكمنا به واعتقدناه.

ولم يزل مِن لدُن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يومِنا هذا قومٌ يحفظون هذه الطريقة، ويتديَّنون بها، وإنما هلكَ مَن حادَ عن هذه الطريقة بجهله طُرق الاتباع)[1].

١٤ وقال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا أرى البته عدم تطبيق قواعد عِلم الحديث على الآثار السَّلفية، كيف؟ وهي في المرتبة الثانية بعد السُّنة المحمدية ......، ومن المتفق عليه أنه لا سبيل إلى معرفة صحيح المنقول من ضعيفه، سواءٌ كان حديثاً مرفوعاً أو أثراً موقوفاً إلَّا بالإسناد ......، لا سيَّما وفي الآثار قسمٌ كبيرٌ لهُ حكم الرفع بشروطٍ معروفةٍ لا مجال الآن لذكرها)[2].

(١) شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة (١/ ٩٧).
(٢) مقدمة تفسير ابن كثير (١/ ٩) بتحقيق الحويني، ط: دار ابن الجوزي.

قلتُ: كان العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيراً ما يعتني بذلك، فتجد في غالب كُتبه لا سيّما السلسلتين يقول: وهذا سنده صحيح عن ابن مسعود، وهذا لا يصح عن ابن عمر، وهذا لا يثبت عن ابن عباس، وقد صحّ عن أم المؤمنين عائشة، وهكذا، والبركة مع أكابركم.

١٥ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد نقلت من كتاب ترجمان التراجم للحَافِظ أبي عبد الله بن رشيد ما نصّه بعد أن ذكر التَّعلِيق وهل هُوَ لَاحق بِحكم الصَّحِيح أم متقاصر عَنهُ قال: وسوَاء كانَ مَنسُوباً إلى النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إلى غيره، وأكثر ما وقع للبُخاري من ذلك في صُدُور الأَبواب، وهُوَ مُفتقر إلى أن يُصنّف فيهِ كتاب يَخُصُّه، تُسند فيه تلكَ المعلقات، وتُبيَّن درجتها من الصِّحَّة أو الحسن أو غير ذلك من الدَّرجَات)[١].

---

(١) تغليق التعليق (٢/ ٦).

قلتُ: ولو قرأت كتاب: «فتح الباري» و «المطالب العالية» كلاهما للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لرأيت في كثير من آثار الصحابة والتابعين يقول فيها: (هذا موقوف صحيح)، وهذا يدلك على حرصه على الثابت من الآثار السَّلفية.

١٦ قلتُ: لذلك قال الحافظ الكبير ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يصِفُ طريقة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه الصحيح، مع آثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فقال: (فإن جزم بهِ فذَلِك حكم مِنهُ بالصِّحَّة إلى من علّقه عَنهُ).

وقال أيضاً: (وإن أتى بهِ بصِيغَة التمريض فهُوَ مُشعر بضعفه عِنده إلى من علّقه عَنهُ).

وهذا يُبيِّن لنا جَليّاً عناية الإمام المحدث البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما ثَبت من الآثار وبما لم يثبت منها، ونظيره في ذلك تماماً: الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُستدركه، وإليك بعض الأمثلة ليطمئن قلبُك:

أ - عن عبد الله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (إن للمساجد أوتاداً هم أوتادها، لهم جلساء من الملائكة، فإن غابوا سألوا عنهم، وإن كانوا مرضى عادوهم، وإن كانوا في حاجة أعانوهم).

قال الحاكم رَحِمَهُٱللَّهُ: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين موقوف ولم يخرجاه.

ب - وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض، فإن لقيه أعرابي قال: يا مهاجر أتقرأ القرآن؟ فيقول: نعم، فيقول: وأنا أقرأ القرآن، فيقول الأعرابي: أتفرض يا مهاجر؟ فإن قال: نعم، قال: زيادة خير، وإن قال: لا، حسبته قال: فما فضلك علي يا مهاجر).

قال الحاكم رَحِمَهُٱللَّهُ: هذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

ج - وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (أيها الناس أظلتكم فتن كأنها قطع الليل المظلم، أيها الناس فيها -أو قال منها- صاحب شاء يأكل من رأس غنمه، ورجل من وراء الدرب، آخذ بعنان فرسه، يأكل من سيفه).

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: موقوف صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

د - وعن عبد الرحمن بن بشير الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (أتى رجل فنادى ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فأكب عليه فقال: يا أبا عبد الرحمن متى أضل وأنا أعلم؟ قال: إذا كانت عليك أمراء، إذا أطعتهم أدخلوك النار، وإذا عصيتهم قتلوك).

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا موقوف صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

١٧ وقال الشيخ المحدث محمد عَمرو بن عبد اللطيف المصري (ت ١٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أحسن من كل ذلك تتبُّع الثابت عن أصحاب النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تحرّياً لصحة الإسناد واتصاله)[١].

١٨ وقال الشيخ العلامة حمد بن إبراهيم العثمان حفظه الله ونفع به: (ينبغي على طالب العِلم، تحرير ما يُروى ويُنسب إلى الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وتمييز الآثار الصحيحة من الضعيفة، بالقواعد المعلومة في تمييز المرويّات)[٢].

١٩ وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو في معرض إقامة الحُجة على الجهمية الزنادقة: (ولكن إن كُنتم مُحقِّين في تأويلكم هذا، وما ادَّعيتُم من

---

(١) تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة (٢/ ٢٢).

(٢) فِقه الجماعة ص٢١٧، وبنحوه ص ٣٣٢،ط: دار اللؤلؤة اللبنانية.

باطلكم ولستم كذلك، فأتوا بحديث يُقوِّي مَذهَبَكُم فيه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو بتفسيرٍ تأثرونهُ صحيحاً عن أحدٍ من الصحابة أو التابعين، كما أتيناكم بهِ عنهم نحنُ لمذهبنا)[١].

٢٠ وقال عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليس لأمة من الأمم إسناد كإسنادهم، رجل عن رجل، وثقة عن ثقة، حتى يبلغ بذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فيتبيّن بذلك الصحيح من السقيم، والمتصل من المنقطع، والمدلس من السليم)[٢].

(١) الرد على الجهمية ص ٩٢.
(٢) أعلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المنزلة على رُسُله في التوراة والإنجيل والزبور، ص ٢٦٨، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ: دار الصميعي للنشر.

٢١ وقال القاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ورحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين، والأعلام السابقين، والقدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم، قرناً بعد قرنٍ، فلولا اهتبالهُم بنقله، وتوفرهم على سماعه وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه، لضاعت السُّنن والآثارُ، ولاختلط الأمر والنهي، وبطل الاستنباط والاعتبار)[1].

٢٢ وقال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إني مُنذُ نشأتُ وابتدأت في طلب العِلم، أكتب أخبار سيدنا المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله أجمعين، وأجمعُ آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدِّين، وأسمَعُها ممن حملها، وأتعرَّفُ أحوال رُواتها من حُفّاظها، وأجتهد في تمييز صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مُرسلِها)[2].

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ٧.
(٢) معرفة السُّنن والآثار (١/ ٢٠٩).

[٢٣] وقال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (جعلنا الله ممن تكلَّف الجهد في حفظ السُّنن ونشرها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتفقُّه فيها، والذّب عنها)[١].

[٢٤] وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يذم أهل البدع: (فإن هؤُلاء لم يتعنّوا من تثقيف الآثار، ومَعرفة صحيحها من سقيمها)[٢].

[٢٥] وقال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني (ت ٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والدِّينُ إنما هو: كِتابُ الله عَزَّوَجَلَّ، وآثارٌ، وسُننٌ، ورِواياتٌ صِحاحٌ عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة المشهورة، يرويها الثقة الأوّل المعروف عن الثاني الثقة المعروف، يُصدِّقُ بعضُهم بعضاً، حتى ينتهي ذلك إلى

---

(١) الثقات (٩/ ٢٩٧).
(٢) مراتب الإجماع ص ١٥.

النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أصحابِ النبيِّ، أو التابعين، أو تابعِ التابعين، أو مَن بعدهم مِن الأئمة المعروفين المُقتدى بهم، المُتمسِّكين بالسُّنة، والمُتعلِّقين بالأثر، الذين لا يُعرَفون ببدعةٍ، ولا يُطعَنُ عليهم بكَذبٍ، ولا يُرمَون بخلافٍ)[١].

---

(١) كتاب السُّنة من مسائل الإمام حرب ص ٥٠، أخرجه وحققه: عادل بن عبد الله آل حمدان الغامدي نفع الله به، **قلتُ**: هذه عقيدة الإمام حرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي حكى فيها إجماع الأُمة عليها، فقال في مُقدمتها ص ٢٧: (هذا مذهبُ أئمة العِلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنة المعروفين بها، المُقتدى بهم فيها، مِن لدُن أصحاب النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يومنا هذا، وأدركتُ مَن أدركتُ مِن عُلماء أهل العراق، والحجاز، والشام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً مِن هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها، فهو مُخالِفٌ، مُبتدعٌ، خارجٌ مِن الجماعة، زائلٌ عن منهجِ السُّنة وسبيل الحقّ.) ا.هـ.

٢٦ وقـال العلامة الفقيـه محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (السـيرة النبويـة الواقـع أن فيها أشـياء ضعيفة مما نُقل، وفيها أشـياء صحيحـة، ...... وإنني أتمنى أن يوجـد طالـب عِلـم يحـرص علـى هـذه المسـألة، ويُـنـقِّـح السـيرة النبويـة، وسـيرة الخلفـاء الراشـدين، مما شـابها من الآثـار الضعيفـة أو المكذوبـة)[١].

٢٧ وقال الحافظ السِّجزي (ت ٤٤٤ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كُل مُـدّعٍ للسُّـنة يجـب أن يُطالـب بالنقـل الصحيـح لـما يقولـه، فـإن أتى بذلـك، عُلِـم صدقه، وقُبل قوله، وإن لـم يتمكـن من نقـل ما يقوله عـن السَّـلف، عُلم أنه مُحـدِث زائـغ، وأنـه لا يسـتحق أن يُصغى إليـه أو يُناظر في قولـه)[٢].

---

(١) بتصرف يسير من سلسلة لقاءات الباب المفتوح (٨/ ٤٠٣)، طبعة الشيخ الكريم عطاء الله الأسلمي غفر الله له.

(٢) رسالته إلى أهل زَبيد ص ٦٠.

٢٨ وكان مجدد العصر الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، دائماً يحث الناس على تتبع الصحيح من كلام الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُننه، وكلام السَّلف الصالح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، حتى قال كلمته المشهورة: (نقد الحديث وتتبع طرقه، وبيان صحيحه من ضعيفه، هو الغاية عند أهل العِلم، كما لا يخفى)[1].

٢٩ وكان ينتقد من لا يحقق الآثار السَّلفية ويحكم عليها بقوله:

(وأقرّه محقق الكشف حبيب الرحمن الأعظمي، كما هي عادته التي تدل الباحثين على أنه لا تحقيق عنده في هذا العِلم إلَّا النقل، أما النقد العلمي الحر فلا شيء عنده منه، كما يدل على ذلك تعليقاته على بعض الكتب، وبخاصة منها مُصنف

(١) الصحيحة تحت رقم (٣٥٨٤).

عبد الرزاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنّ الواقف عليها لا يستفيد منها تصحيحاً ولا تضعيفاً، وهو الغاية من عِلم المصطلح ورجاله، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً جداً)[١].

٣٠ وقال وهو يصِفُ حال الطبعة المنيرية لكتاب الترغيب والترهيب للمنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وجدت فيها كثيراً من التحريف والسقط ....، فصححت واستدركت ما عثرت عليه منها، إذ لم يكُن من خطتي تقصُّد الكشف عنها، وتصفية النسخة منها كلها، لأن هذا مع أهميته شيء آخر غير الذي قصدت إليه، وليس عندي من الوقت ما يمكِّنني من التزامه والتفرغ له، إذ إن الذي نذرت له نفسي لخدمة هذا الكتاب إنما هو تمييز صحيحه من ضعيفه)[٢].

---

(١) الصحيحة تحت رقم (٢٦٧٨).
(٢) صحيح الترغيب (١/ ٩٨).

٣١ وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثم وقفت بعد ذلك على بعض الآثار الصحيحة عن غير واحد من الصحابة، وأنها تشمل المرور في مسجد مكة، ومنها: عن صالح بن كيسان قال: رأيت ابن عُمر يُصلِّي في الكعبة، ولا يدع أحداً يمرُّ بين يديه، رواه أبو زرعة في تاريخ دمشق بسند صحيح، وعن يحيى بن أبي كثير قال: رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام، فركز شيئاً أو هيأ شيئاً يُصلِّي إليه، رواه ابن سعد في الطبقات بسند صحيح)[1].

(١) بتصرف يسير من السلسلة الضعيفة (٢/ ٣٢٨/ ٩٢٨)، وشيخ الإسلام في عصرنا هذا ومجدد عِلم الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أكثر جداً في كتبه ومؤلفاته ورسائله المباركة، من ذِكر صحة الآثار السَّلفية من ضعفها، ومن قرأ كتبه عرف ذلك عنه.

٣٢ وقال الإمام ابن بطة العُكبري (ت ٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وليكُن ما تُرشِدُهُ به، وتُوقِفُهُ عليه مِن: الكتاب، والسُّنة، والآثار الصَّحيحة عن عُلماء الأُمَّة مِن الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتَّابعين، وكلُّ ذلك بالحِكمة والموعظة الحسنة)[1].

٣٣ وقال غفر الله له: (فإنَّ بعض المعتزلة إذا وضح عندهُم صحَّة الرِّوايات، والآثار الصَّحيحة التي لا يجوز عليها التَّواطؤ والاستحالة، .... واعلمُوا رحمكُم الله أنَّ مِن صفات المؤمنين مِن أهل الحقِّ: تصديق الآثار الصَّحيحة، وتلقِّيها بالقبُول، ....

(١) الإبانة الكُبرى (١/ ٢٨٢)، وهذه كلمة عظيمة من هذا الإمام تؤكد حرصهم وعنايتهم التامة بالثابت الصحيح من أقوال السَّلف الصالح، وليس مُجرد ما هو منقول عنهم في الكُتب والأسانيد، فياليت طلبة العِلم حفظهم الله يُدركون الأهمية البالغة لهذا الأمر الجليل.

وجاءت الأخبار وصحيح الآثار مِن جهة النَّقل عن أهل العدالة وأئمَّة المسلمين، .... فقد ذكرتُ في هذا الباب مِن أمر العرش ما نزَل به القُرآن، وصحَّت بروايته الآثار)[١].

٣٤ وقال الحافظ الكبير محمد بن إدريس الحنظلي أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ونُؤمِنُ بما جاءت به الآثارُ الصحيحةُ)[٢].

٣٥ وقال العلامة أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأئمةُ الحديث المعتبرون هم القدوة في فنِّهم، فوجب الرّجوعُ إليهم في ذلك، وعرضُ آراء الفُقهاء على السُّنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثرُ فهو المعتبر، وإلّا فلا)[٣].

---

(١) من كتابه الجليل: الإبانة الكُبرى (٢/ ٣٩٧ و ٤١٤ و ٤٥٧ و ٤٦٦) بتصرف يسير.

(٢) شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (١/ ٢٩٠).

(٣) خطبة الكتاب المؤمَّل ص ١٢٥.

٣٦ وقال العلامة بدر الدين العيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يتعقب بعضهم ويرد عليه: (هذا كله كلام غير سديد لا طائل تَحتهُ، والأحاديث والآثار الصَّحيحة كثيرة في هذا الباب، ولم يكن البخاري عاجزاً عن إيراد حديث صحيح على شرطه أو أثر صحيح من الصَّحابة أو التابعين)[١].

٣٧ وقال الحافظ البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاعتماد في ذلك على الآثار الصَّحيحة فيه عن أبي بكر الصدِّيق وعُثمان بن عفان وعبد الله بن عُمر وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)[٢].

٣٨ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بخِلاف ما رُوي مِن الآثار الصَّحيحة في الصِّفات والتوحيد عن الصَّحابة والتابعين)[٣].

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٣).
(٢) السُّنن الكبرى (٤/ ١٦٠).
(٣) الفتاوى الكُبرى (٦/ ٥٦٠).

٣٩ وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والآثار الصَّحيحة الثَّابتة عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)[١].

٤٠ وقال العلامة الكبير عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في فتوى لهُ: (لورود السُّنة والآثار الصحيحة عن الصحابة في ذلك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)[٢].

٤١ وقال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبالجملة: الأحاديث النَّبوية، والآثار الصَّحيحة في الخيل، .... إلى غير ذلك مِن الأخبار الصَّريحة، والآثار الصَّحيحة النَّاطقة بوُجُوب الضِّيافة)[٣].

---

(١) البداية والنهاية (١٣/ ١٠٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/ ٢٢٤).
(٣) غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب (٢/ ٣٦ و ١٦٠).

٤٢ وقال الفقيه عبد الله بن وهب الفِهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(سألت مالكاً -ابن أنس- فقلتُ: يا أبا عبد الله لم سمّيت موطأك موطأً؟! فقال: لأني عرضته على بضعة عشر تابعاً فكلهم تواطأ على صحته)[١].

قلتُ: فالعُلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لهم عناية بالصحيح الثابت من الأخبار والآثار، في كل زمان ومكان.

٤٣ وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كتبَ إليَّ المتوكِّل، أن اكتُب إليَّ بما صَحَّ عِندكَ مِن الملاحِم)[٢].

---

(١) تاريخ عُلماء أهل مصر لابن الطحَّان الحضرمي (ت ٤١٦ هـ) برقم (٢١٨) ط: دار العاصمة بالرياض، لذلك قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلمته المشهورة: (ما على الأرض بعد كتاب الله تعالى أصحُّ مِن كتاب مالك).

(٢) حرص الخليفة على طلب الثابت الصحيح، المنتخب من العِلل للخلّال برقم (٢٤٩).

٤٤ وقال السِّجزي (ت٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ولا يقبل من أحد قولاً إلَّا وطالبه على صحته بآية محكمة، أو سُنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح)[١].

٤٥ وقال الحافظ ابن عَدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قد أقامَ الله عَزَّوَجَلَّ قوماً من صحابة نبينا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، وإلى يومنا هذا مَن يُبيِّن أحوالهم، ويُنبِّه على الضعفاء منهم، ويعتبرُ رواياتهم، فعُرِفَ بذلك صحيحُ الأخبار مِن سَقيمها، حِسبةً منهم في ذلك)[٢].

---

(١) رسالته إلى أهل زَبيد ص ١٥٠.

(٢) الكامل (١/ ٨٤).

٤٦ وقال العلامة أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)

رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا القول أولاها من جهات، أوكدها أنه قد صحَّ عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وإذا تكلّم صحابي في آية، ولم يُعلم أحدٌ من الصحابة خالفه، لم تسع مخالفتُه، لأنهم أعلم بالتنزيل والتأويل)[١].

قلتُ: وكان النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيراً ما يحتج في كتابه العظيم هذا بالثابت من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، وعباراته تنوعت بذلك، فمنها هذه الأقوال التالية:

(وقد صحَّ عن عبد الله بن عُمر)، (وعلى هذا صحَّ عن علي بن أبي طالب أنه أخرج ابنته أم كلثوم زوجة عُمر بن الخطاب لما قُتل عُمر، فضمها إلى منزله قبل أن تنقضي عدتها، وصحَّ عن ابن عباس مثل هذا)، (فممن صحَّ هذا عنه عائشة

(١) الناسخ والمنسوخ (٣/ ٣٢).

وأبـو موسـى الأشـعري)، (والدليـل علـى هـذا أنـه قد صـحَّ عـن علي بـن أبـي طالـب)، (كمـا صـحَّ عـن ابن عبـاس)، (فممـن قال: إن الآية ناسـخة وصـحَّ ذلك عنه عثمان بـن عفـان وعبـد الله بـن الزبيـر)، (وصـحَّ عـن الصحابـة والتابعيـن إيجابهـا)، (وهـذا قـول جماعة من أهـل العِلـم منهم: جعفـر بن محمـد، وقـد رُوي وصحَّ عـن علي بـن الحسـين).

وكذلـك فعل هذا أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ فـي كتابيه: «معاني القـرآن الكريم»، «وإعراب القرآن».

٤٧ **وكذلـك تجد الحافظ البيهقـي رَحِمَهُ ٱللَّهُ**، كثيراً مـا يقول فـي كتبـه ومؤلفاتـه العديدة بعـد إيـراده للآثار الموقوفـة والمقطوعة:

(إسـنادٌ صحيـح)، (إسـناده صحيـح)، (هذا إسـناد صحيـح إلَّا أنـه موقوف على عائشـة)، (إسـناد صحيح إلَّا أنـه موقـوف)، (هـذا الموقـوف إسـناده صحيـح)، وهكـذا لمـن تأملـه وتدبّره.

٤٨ وفعل ذلك أيضاً قبله الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

في « سُننه » وفي كتابه « العِلل »، فتجده يحكم بالصحة والثبوت على الكثير من الآثار الموقوفة والمقطوعة.

ومن تتبع كُتب العُلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وجد الكثير والكثير جداً من ذلك، وهذا لأهمية طلب الثابت من النقول، وتقديمه على ما سواه.

٤٩ وقال ابن تيمية وهو يمدح ابن الجوزي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ:

(كان الشيخ أبو الفرج مُفتيًا كثير التصنيف والتأليف، .... ومن أحسن تصانيفه: ما يجمعُه من أخبار الأوَّلين مثلُ المناقب التي صنَّفها، .... وكان من أحسن المصنِّفين في هذه الأبواب تمييزًا، فإنَّ

كثيـرًا من المصنِّــفين فيه لا يُــمـيِّــزُ الصِّدقَ فيه من الكذب، وكان الشـيخ أبـو الفرج فيه مـن التمييز ما ليس فـي غيـره، وأبـو نُعيمٍ لـهُ تمييـزٌ وخِبـرةٌ، لكـن يذكُر في الحِليـة أحاديـث كثيـرةٌ موضوعـةٌ، فهـذه المجموعات التـي يجمعُها النـاس فـي أخبـار المتقدِّمين مـن أخبار الزُّهاد ومناقبهم، وأيَّــام السَّـلف وأحوالهم، مُصنَّفاتُ أبـي الفـرج أسـلمُ فيها مـن مُصنَّفات هـؤلاء)[١].

٥٠ وقـال عثمان بن سـعيد الدارمـي (ت٢٨٠هـ)

رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هـذا حـدثٌ كبيـرٌ في الإسـلام، وظلـمٌ عظيمٌ أن يُتَّبـعَ تفسيـرُكم كتـاب اللـه بـلا أثـرٍ، ويُتـرك المأثورُ فيـه الصحيـح مِـن قـول رسـول اللـه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأصحابـه، والتابعيـن لهـم بإحسـان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ)[٢].

(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٨٩).
(٢) الرد على الجهمية ص ٢٥٣.

٥١ **وقال أيضاً**: (ألستُم تعلمون أنَّا قد أتيناكم بهذه الرِّوايات عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أصحابه، والتابعين، منصوصةً صَحيحةً عنهم)[١].

٥٢ **وقال أيضاً**: (مع هذه الآثار التي قد صحَّت فيه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه، وجماعة التابعين)[٢].

٥٣ **وقال أيضاً**: (وتركتم الصحيحَ المنصوصَ مِن آثار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابِه، ونُظراء مجاهدٍ مِن التابعين)[٣].

٥٤ **وقال أيضاً**: (لا يُقبلُ منك هذا التفسيرُ إلَّا بأثرٍ صحيحٍ، مَأثورٍ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن بعض أصحابه، أو التابعين)[٤].

---

(١) الرد على الجهمية ص ٢٥٨.
(٢) الرد على الجهمية ص ٣٠٩.
(٣) الرد على الجهمية ص ٣١٠.
(٤) نقضه على المريسي ص ٨٣.

٥٥ وقال أيضاً وهو يُضعّف بعض الآثار: (ثم رويتَ عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كذِباً، ..... فعمَّن رويتَ هذا عن الحسن؟! فاكشف عن رأسه، فإنك لا تكشِفُ عن ثقةٍ)[١].

٥٦ وقال ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد، ..... فأجبتهم إلى ملتمسهم، ...... فتحرَّيتُ إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً، وأشبعها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممَّن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة، فإن كانوا متفقين ذكرتُهُ عن أعلاهُم درجةً بأصح الإسناد)[٢].

---

(١) نقضه على المريسي ص ٤٥٠.

(٢) مقدمة تفسيره (١/ ١١)، ط: دار ابن الجوزي بالدمام.

٥٧ وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن قيل: كيف السَّبيلُ إلى معرفة ما ذكرت مِن معاني كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ومَعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصَّحيحة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أصحابه النُّجباء الألِبّاء، الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رضي الله تعالى عنهم، فإن قيل: فبماذا تَعرف الآثار الصَّحيحة والسَّقيمة؟ قيل: بنقد العُلماء الجهابذة الذين خصَّهم الله عَزَّوَجَلَّ بهذه الفَضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهرٍ وزَمان)[١].

٥٨ وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قال لي محمد بن إدريس الشافعي: يا أبا عبد الله، أنتَ أعلمُ بالأخبار الصِّحاح مِنّا، فإذا كان خبرٌ صحيحٌ فأعلِمني حتَّى أذهبَ إليه، كوفيًّا كان أو بصريًّا أو شاميًّا)[٢].

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ص٦٤، ط: الناشر المتميز.

(٢) حلية الأولياء (٩/ ١٧٠) وسنده صحيح.

٥٩ **وقال البيهقي في مدحه للشافعي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ:** (ولهذا كثُر أخذه بالحديث، وهو أنه جمع عِلم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق، وأخذ بجميع ما صحَّ عنده من غير محاباة منه)[١].

٦٠ **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** (وهو معروف بالأسانيد الثابتة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان).

٦١ **وقال أيضاً غفر الله له:** (وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السَّلف بالأسانيد الثابتة).

٦٢ **وقال أيضاً:** (وقد رووا بالأسانيد الثابتة عن الصحابة والتابعين).

---

(١) المدخل إلى عِلم السُّنَن للبيهقي، تحت رقم (١٢٩٥).

٦٣ وقال بعدما سرد جُملة من أقوال الصحابة والتابعين: (وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة).

٦٤ وقال: (وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة).

٦٥ وقال: (والنقول بذلك متواترة مُستفيضة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعي تابعيهم، وفي ذلك مُصنفات متعددة لأهل الحديث والسُّنة، يذكرون فيها مقالات السَّلف بالأسانيد الثابتة عنهم).

٦٦ وقال: (إن المنقولات إنما تُعرف صحتها بالأسانيد الثابتة)[١].

---

(١) راجع لكُل ما سبق: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٥٢٩)، الفتاوى الكُبرى (٥/ ٨٤)، نقض تأسيس الجهمية (١/ ٤٨)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩)، منهاج السُّنة النبوية (٨/ ٤٧)، (٨/ ٤٢ - ٤٤)، (٦/ ٥٩)، (٦/ ٦٦)، =

٦٧ وكان ابن المنذر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يُكثر في كتابه العجاب: «الأوسط»، من هذه العبارات التالية: (وقد ثبت أن عمر بن الخطاب)، (وثبت ذلك عن زيد بن ثابت وسهل بن سعد)، (ممن ثبت عنه من أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: عرق الجنب طاهر: ابن عمر وابن عباس وعائشة)، (ثبت عن عطاء)، (وقد ثبت أن عبد الله بن مسعود)، (ثبت أن ابن عمر قال)، (وقد ثبت عن شُريح)، (وقد كان الواجب على من رأى أن تقليد أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجب فيما لا كتاب فيه ولا سُنة: أن يقول بالذي ثبت عن عثمان وابن عمر)، (قال إسحاق: ثبت عن بلال وأبي محذورة أذانهما)، (قال إسحاق: قد صحَّ قول ابن عمر في العذراء).

= (٣/ ١٣٨)، (٢/ ٣٦٣)، قلت: وكان ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتج بالآثار والأخبار الواردة عن السَّلف الصالح، ويقول مقولته الشهيرة: (بالإسناد الثابت)، (بإسناد ثابت).

٦٨ **وكان العلامة ابن رجب الحنبلي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من أشد الناس حرصاً على فتاوى الصحابة والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في كتابه الجميل: «فتح الباري»، ومن كلماته الكثيرة في بيان ثبوت الأخبار والآثار قوله:

(وقد صحَّ عن ابن عباس)، (وقد صحَّ عن أبي موسى)، (والذي صحَّ عن ابن عمر في ذلك)، (صحَّ ذلك عن أنس بن مالك)، (وقد صحَّ هذا المعنى عن عُبيد بن عمير)، (صحَّ هذا عن عُمر بن الخطاب)، (فقد ثبت عن أبي بكر وعُمر وعثمان الإسرار بها)، (قال الإمام أحمد: صحَّ عن علي أنه كرهه)، (قال علي بن المديني: قد روي عن علي وعثمان وأُبي بن كعب بأسانيد جياد)، إلى غير ذلك من العبارات الرائعة.

٦٩ وقال الإمام الفقيه إسحاق بن راهوية (ت٢٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أما القهقهة في الصلاة فإن الذي يُعتمد عليه ما صحَّ عن جابر بن عبد الله وأبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا)، (لما صحَّ عن عُمر وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا)، (أكره أكله لما صحَّ عن عُمر وابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا)، (لما صحَّ عن التابعين الإقرار للوارث في المرض)، (لما صحَّ عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ)(١).

٧٠ وكان الحافظ المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في كتابه الرائع والعجيب: «الترغيب والترهيب»، يعتني بالحكم على الموقوفات لأهميتها فيقول: (رواه الطبراني في الكبير موقوفاً بإسناد لا بأس به)،

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق - رواية الكوسج - رقم المسألة: (٤٩٤)، (١٣٧١)، (٢٨٢٤)، (٣٠٨٩)، (٣١٦٣)، وراجع رقم: (١٠٢٥)، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(رواه الطبراني في الكبير موقوفاً بإسناد صحيح)، (رواه أبو يعلى موقوفاً بإسناد صحيح)، (رواه ابن ماجه موقوفًا بإسناد حسن)، (رواه ابن أبي الدنيا موقوفاً بإسناد حسن)، (رواه البيهقي وغيره موقوفاً بإسناد حسن)، (رواه الطبراني في الكبير وهو موقوف صحيح الإسناد).

قلتُ: ومن تتبع كتب الأئمة ولاسيّما الكتب والأجزاء والمصنفات والسؤالات المسندة وهي كثيرة جداً، لوجد عنايتهم الكبيرة بصحة المرويات المأثورة عن سلف الأُمة وخيارها، وحرصهم الشديد ما أمكنهم ذلك على بيان درجة الخبر والأثر.

ولو قرأت شروحات كتب الحديث والفِقه بأنواعها المختلفة لوجدت هذا أيضاً واضحاً جليّاً.

وفي الختام أشكر ربي على هذا البحث، وما كان فيه من صواب فمنه وحده لا شريك له، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمنِّي ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه والحمد لله ربِّ العالمين.

❖ تم البحث ولله الشكر والفضل ❖

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة





مستخرج من تفسير الطبري
ويشمل جميع سور القرآن

تأليف وجمع
عبدالرحمن بن نايف بن مطر الأسلمي الشمري
سلمه الله